شنـاشيـل

المحروسون بسـور سـليـمان

■ عدنان حسين

من قال إن حكومتنا لا عينين لها ولا أذنين؟ من قال إن ليس في رأسها غير الفم واللسان، وانها، كما الساسة القائمون عليها، لا تفعل غير الحكي والهذر؟

لدينا، والحق يقال، حكومة ترى وتسمع جيداً، وقد رأت اللافتات التي حملها متظاهرو أيام الجمعة وسمعت هتافاتهم وتأملت فيها كثيراً ووعدت بالتجاوب معها وتحقيقها بعد مهلة مئة يوم.. وها هي تفي بالعهد حتى قبل انتصاف المدة.

تسألون بتعجب: ماذا فعلت؟... ألم تأتكم أخبار الأحكام القضائية بالسجن والقرارات الإدارية بالطرد من الخدمة التي صدرت أخيراً في حق موظفين مدنيين وضباط أمنيين قدموا وثائق رسمية أو شهادات دراسية مزورة للحصول على وظائف أو درجات وظيفية أعلى مما يستحقون؟ أليس هذا أحد مطالب الشعب ومتظاهري أيام الجمعة؟

إليكم ما جرى... هذا حكم غيابي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات على موظفة في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود التابعة لوزارة النقل لتقديمها وثيقة دراسية مزورة تعيّنت بموجبها في وظيفة كاتبة.

ذاك حكم مماثل، غيابي أيضا، في حق ملاحظ فني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عُين على أساس وثيقة دراسية مزورة.

وتلك أحكام أخفّ على موظف في وزارة الدفاع، أو مرشح لإحدى الكتل السياسية لعضوية مجلس محافظة المثنى، أو موظف في مديرية بلدية الموصل، متهمين جميعا بتقديم شهادات دراسية مزورة.

اما الضباط الأمنيون المطرودون، فهم من وزارة الداخلية وعددهم ١٤ يحملون رتباً متنوعة، وقد ثبت تزويرهم وثائق دراسية حصلوا بواسطتها على رتبهم العسكرية بموجب القانون رقم (٩١) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، "وهم أعضاء في أحزاب معروفة كانت معارضة للنظام المباد قبل أحداث العام ٢٠٠٣"، كما أفادت به صحيفة "الصباح" الأسبوع الماضي.

هل قرأتم عبارة "أحزاب معروفة" على انها "أحزاب حاكمة"؟ وهل ربطتم بين هذا وبين الإجراء المتخذ في حقهم: "الإعفاء من الخدمة" فقط؟. لا،لا تذهبوا بعيداً وتتصوروا ان الأحزاب الحاكمة اليوم تفعل ما كان يفعله، وأكثر، الحزب الحاكم في العهد المباد فتوفر الحماية والحصانة لأعضائها ضد كل جريمة حتى ولو كانت مخلّة بالشرف الشخصي والوطني ومنتهكة للأحكام الشرعية.. لا تكونوا بعثيين وقاعديين فتفكروا هكذا في الأحزاب المتحملة مسؤولية الحكم.. كل ما في الأمر ان حكومتنا، ودولتنا كلها، رؤوم ورؤوف ولا تريد أن تبطش بأبنائها المزورين على غرار ما فعلت بالمتظاهرين في أيام الجمعة من "البعثيين والقاعديين"!

لا تغلطوا أيضاً وتتصوروا ان الواقفين وراء نشر أخبار الأحكام وقرارات الطرد هذه يسعون الى الضحك على ذقوننا أو الى ذرّ الرماد في عيوننا، فكبار المزورين من النواب والوزراء والوكلاء والمدراء وأعضاء مجالس المحافظات الذين تتساءلون عما إذا كانوا سيُلاحقون أم لا، لا يمكن تقديمهم الى القضاء، فهم محروسون بسور سليمان.. وهذا السور، كما تعرفون، أمتن وأعلى وأكبر وأطول من سور الصين العظيم..

اختراقه يتطلب حشد قوات برية وجوية وبحرية هائلة لم تتوفر بعد لحكومتنا، حكومة الشراكة الوطنية، التي ليس فيها حتى وزير للدفاع أو وزير للداخلية. وهذه الحكومة ليس في وسعها طلب النجدة من الحلفاء الخارجيين لأنها تخشى أن يُقابل هذا الطلب من الشركاء المحليين بالويل والثبور وعظائم الأمور والتهديد بالاستجواب وسحب الثقة واستدعاء الميليشيات "الخاتلة" الى الخدمة.

زيدوا على هذا ان موضوع "المزورين الكبار" له علاقة بعلاقات دولتنا الخارجية، وبالذات مع الجيران الذين نحرص على أمتن العلاقات وأوثقها معهم، فمعظم شهادات هؤلاء المزورين صادرة عن "أرقى الجامعات" في هذه الدول ومهورة بتواقيع علمائها الأعلام المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

رجاء، رجاء، لا تخربطوا على حكومتنا أوضاعها ولا توتّروا علاقاتها بالجيران الأمناء.. غضّوا النظر عن أمر المحروسين بسور سليمان.. والله المستعان!

دولة القانون منزعج من سياسة "قدم معي وأخرى ضدي"

عـلاوي وعبـد المهـدي والجلبـي: نفكـر بالمعارضـة.. وتشكيل كتلة جديدة لن يكون غريباً

□ بغداد / اياس حسام الساموك

أكد قيادي في حزب المؤتمر الوطني أن الاجتماع الذي جمع بين رئيس الحزب احمد الجلبي وإياد علاوي زعيم القائمة العراقية وعادل عبد المهدي عضو التحالف الوطني جاء من اجل تفعيل الرقابة والدور البرلماني، فيما انتقد ائتلاف دولة القانون الأطراف التي تأخذ دور المعارضة وهي مشاركة في الحكومة.

وقال عضو المؤتمر انتفاض قنبر في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إن اجتماع أمس الأول بين القيادات الثلاث ركز على مسألة الرقابة على الحكومة وتفعيل الدور التشريعي للبرلمان، مشددا على ضرورة الانتهاء من المشاكل التي كانت تعاني منها الحكومة السابقة، فضلا عن إكمال الحكومة التي ما زالت بدون الوزراء الأمنيين وهو أمر خطير للغاية.

وتابع قنبر "على الساسة معرفة ان الانسحاب الأمريكي بات على الأبواب وعليهم ملء الفراغات الأمنية التي سيخلفها هذا الانسحاب وهذا لن يكون دون عمل دؤوب على تحسين الوضع السياسي".

وعن التقارير التي تناولتها وسائل الإعلام بخصوص عزم هذه القيادات تشكيل كتلة معارضة داخل البرلمان، علق قنبر قائلا "ان التسميات غير مهمة وان التواجد في التشكيلة الوزارية لا يعفي من الرقابة وتقويم عمل الحكومة"، لافتا الى ان أهمية هذا الاجتماع تأتي من أهمية الشخصيات المتواجدة فيه ولما لها من تأثير على الكتل السياسية الأخرى.

يذكر ان وكالة كردستان للأنباء نقلت عن المتحدث باسم المؤتمر الوطني محمد الموسوي قوله أنه "خلال الأيام الماضية بدأ عدد من المقربين من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي الحديث عن تشكيل حكومة الأغلبية السياسية أو الحكومة الأصلية وهذا الشيء يتطلب تشكيل كتلة معارضة لتقويم عمل السلطة التنفيذية".

وأوضح الموسوي ان "رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، والقيادي في المجلس الأعلى عادل عبد المهدي، وزعيم المؤتمر الوطني احمد الجلبي، عقدوا اجتماعا لوضع آليات تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب، في ظل الحديث عن حكومة الأغلبية السياسية"، مشيرا الى أنه "ليس من الغريب ان تتشكل كتلة معارضة تضم طيفا من القوى السياسية لمراقبة عمل السلطة التنفيذية".

في غضون ذلك استبعد القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني امكانية اللجوء الى تشكيل حكومة اغلبية سياسية، منتقدا الاطراف التي تشترك في الحكومة وتعمل في ذات الوقت على إضعافها.

وأوضح الحساني في تصريحه لـ"المدى" ان التحالف الوطني بجميع مكوناته لا يزال متمسكا بمبدأ الشراكة الوطنية كأساس للحكم، واصفا المرحلة بالانتقالية وبالتالي تحتاج الى إشراك الجميع، فضلا عن ضعف الثقة التي مازالت هي الصبغة الطاغية على العلاقة بين الكتل السياسية هي الأخرى ما جعلت تشكيل حكومة الأغلبية السياسية أمرا مستبعدا.

واعتبر الحساني مسألة وجود بعض الكتل السياسية التي تأخذ دور المعارضة داخل البرلمان ازدواجية في التعامل كونها في الأساس هي مشتركة في الحكومة، لافتا الى وجود سوء فهم لدور المعارضة على اعتبار ان الجميع يعدها أمرا سلبيا وإضعافا للحكومة، في حين يجب على المعارضة والحكومة العمل من اجل تحقيق المصلحة العامة.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر طرح في وسائل الإعلام نهاية الشهر الماضي موضوع تشكيل حكومة الأغلبية السياسية بدل حكومة الشراكة الوطنية الحالية، على ان كتلته ورئيسها نوري المالكي يسعى لتحقيق الموضوع خلال المرحلة المقبلة.

غير أن المتحدث باسم حركة تجديد المنضوية تحت ائتلاف العراقية شاكر كتاب قال إن تصريحات نواب من ائتلاف دولة القانون حول تشكيل حكومة أغلبية هدفها إبعاد "العراقية" عن العملية السياسية.

وأضاف كتاب أن هذه التصريحات هدفها معرفة ردود فعل الكتل السياسية حول هذه الفكرة والتي جاءت سلبية.

بيد ان عضو التحالف الوطني إحسان ياسين قال إن الحكومة الحالية هي ولدية أشهر طويلة من المفاوضات والاتفاقات حتى ظهرت الحكومة الحالية بهذا الشكل.

وقال ياسين في تصريحات صحفية سابقة إن الحكومة الحالية لم يمض على تشكيلها سوى فترة قصيرة ومن غير المعقول إن تهدم هذه الحكومة بهذه البساطة وتشكيل حكومة جديدة"، مشيرا إلى أن جميع الكتل السياسية المشتركة في هذه الحكومة مدعوة إلى التعاون والتفاهم من اجل السير بهذه الحكومة إلى الأمام وتحقيق مطالب الشعب".

وأضاف ياسين: "أن العودة إلى الوراء عن طريق تشكيل حكومة أغلبية سياسية تمثل انتكاسة كبيرة للمواطن لانه ينتظر تحقيق مطالبه وليس تشكيل حكومة أخرى ودخول في مفاوضات جديدة"، مبينا أن العمل ينبغي أن ينصب على تعديل المسار وتشخيص نقاط الضعف والخلل وإيجاد الحلول الناجحة لها".

مشددا على ضرورة أن يكون البرلمان وأعضاؤه الداعم والراعي لتحقيق طموحات الشعب من خلال تشريع القوانين المهمة التي تمس حياة المواطن.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قال في حديث سابق إن حديث بعض الأعضاء في ائتلاف دولة القانون عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية هو تعبير عن وجهات نظر شخصية.

وأضاف المالكي في حديث للصحفيين أن أوضاع البلاد لا تتحمل حاليا تشكيل حكومة أغلبية سياسية بل هي بحاجة إلى حكومة شراكة واسعة.

الشلاه يصفها بالمفبركة.. ولا أصل لها

وثيقة: الحكومة تصرف أوامر تعيين لمجلس السياسات

□ متابعة / المدى

وصف ائتلاف دولة القانون الوثيقة التي كشفت عنها القائمة العراقية، بشأن تعيين موظفين في مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، بـ"المفبركة"، مجدداً التزامه بالاتفاقات التي أبرمت مع الكتل السياسية الأخرى.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون، علي الشلاه إن "الوثيقة التي كشفت عنها العراقية مفبركة ولا أصل لها، ولا وجود للجهات التي وردت فيها"، مشيراً إلى أن "ائتلاف القانون لا علم له بالوثيقة جملة وتفصيلاً"، بحسب قوله.

وأضاف الشلاه في تصريح نقلته وكالة السومرية نيوز أن "الحديث عن هيكلية مجلس السياسات والعاملين فيه، سابق لأوانه"، مبيناً أن "ذلك سيتم بعد إعلانه رسمياً".

وكانت القائمة العراقية كشفت، أمس الأول الاثنين، عن حصولها على نسخ من أوامر إدارية صادرة بتعيين موظفين في مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، على الرغم من عدم تشكيله بعد، وأعربت عن "استغرابها" من تلك الأوامر، داعية إلى الإبلاغ عن جهة الإصدار لـ"إقامة دعوى قضائية ضدها".

وأفاد الشلاه، أن "هذه الوثيقة نشرت في بعض مواقع الانترنت، قبل تمريرها على الأصدقاء في القائمة العراقية"، مستدركاً أن "ائتلاف القانون مازال يؤكد التزامه بالاتفاقات التي أبرمت مع الكتل السياسية الأخرى، برغم وجود من يحاول تعكير الأجواء بين الكتل، من خلال افتعال هكذا وثائق مزورة"، بحسب تعبيره.

وأكد الشلاه، أن "مجلس السياسات العليا عرض على زعيم القائمة العراقية، إياد علاوي، وهو من سيكون رئيساً له مستقبلاً"، مؤكداً أن "علاوي هو من سيوقع الأوامر الخاصة بتعيين منتسبيه، أو أحد الذين يخولهم بهذا الشأن، وليس أي طرف آخر".

ورجح الشلاه "وجود لبس في الموضوع، يراد منه الإساءة إلى العلاقات السياسية"، مشيراً إلى أن "من حق القائمة العراقية، والجميع معها، أن تقيم دعوة على جهة إصدار تلك الوثيقة، التي لا يعرفها ائتلاف دولة القانون أيضاً، لأنه لا يؤيد أبداً تزوير أي شي ضد أي كتلة أو جهة سياسية".

وكان زعيم العراقية، إياد علاوي أعلن، مطلع شهر آذار الماضي، عن تخليه عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا، بسبب "مماطلة" رئيس الحكومة، نوري المالكي، في موضوع تشريع المجلس، وتنفيذ الاتفاقات التي انبثقت من طاولة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، في حين أكد مكتبه الإعلامي، أن هذه الخطوة "لا تعني" الانسحاب من العملية السياسية.

وكشف القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، في الرابع من نيسان الحالي، أن قائمته اتفقت على خارطة طريق للإسراع بتلبية مطالبها، ومنها تشكيل لمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا.

وتدور خلافات بين العراقية والتحالف الوطني، بشان بعض بنود مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ يطالب ائتلاف العراقية أن يكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته، وهل تكون صفته أميناً عاماً أو رئيس.

ونصت مسودة المجلس الوطني للسياسات العليا، على أن تكون قرارات المجلس ملزمة في حال تم اتخاذها بالإجماع، وبعكس هذا تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه وتكون في هذه الحالة ملزمة للسلطات المعنية أيضاً.

كما نصت مسودة القانون، على أن تتخذ قرارات المجلس في الأمور الاعتيادية الأخرى غير الأمور الإستراتيجية العليا، بالأكثرية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حال تساوي الأصوات تكون الأولوية للجانب الذي يكون فيه رئيس المجلس، كما منحت المسودة الحق للمجلس في متابعة تنفيذ قراراته الملزمة.

مصدر قضائي: حل الجنائية العليا بيد البرلمان

□ متابعة / المدى

ذكر مشرف قضائي في مجلس القضاء الأعلى، أن مجلس النواب هو المخول "حصرا" بحل المحكمة الجنائية العليا، معتبرا ان وسائل الإعلام فسرت مشروع قرار حلها بشكل خاطئ، وفق تعبيره.

وقال القاضي زهير كاظم عبود، لوكالة كردستان للأنباء أمس الثلاثاء، إن "المحكمة الجنائية العليا هي هيئة قضائية مستقلة، لها اختصاصات محددة بموجب قانونها الخاص وهذه الاختصاصات محصورة حصرا بها، وتنظر بجرائم النظام العراقي السابق"، مشددا على ان "مجلس النواب العراقي و بموجب المادة ١٣٤ فقط من يحق له ان يلغي هذه المحكمة بعد إكمال أعمالها".

وبحسب المادة ١٣٤ من الدستور العراقي فانه "تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئةً قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ويحق لمجلس النواب إلغاؤها بقانونٍ، بعد اكمال اعمالها".

وكان عدد من وسائل الاعلام العراقية قد تناقل خبرا يفيد بحل المحكمة الجنائية العليا، في حزيران المقبل.

ويرى عبود ان "اللجنة الحكومية المشكلة للنظر في عمل المحكمة، اذا رأت أن الأخيرة، استكملت أعمالها، سترفع اقتراحا لتشريع قانون بانتهاء اعمالها، هذا الاقتراح يجب ان يتم رفعه لمجلس النواب الذي بدوره سيخضع هذا القرار للمناقشة والتدقيق"، مضيفاً "ومن ثم يصدر قانون يجب ان يأخذ طريقه في التشريع حتى يمكن ان يؤدي لحل المحكمة وإحالة القضايا المتبقية الى المحاكم اذا كان هناك بقية من قضايا قيد محاكمة".

ونوه الى ان "المحكمة الجنائية لم تحل لحد الان، وانما هناك اقتراحات او دراسات من لجان شكلت في مجلس الوزراء لدراسة وضع المحكمة، وهذه اللجان اقترحت او ارتأت انه على هذه المحكمة إنهاء أعمالها وينبغي ان يتم حلها، وهذا مجرد اقتراح ووجهة نظر"، لافتا الى انه "من الممكن ان يرفض مجلس النواب هذا الاقتراح، ومن الممكن ان تستمر المحكمة".

واعتبر عبود انه "لا تستطيع اية لجنة او قوة في القانون العراقي او الدستور العراقي حل المحكمة الجنائية العليا عدا مجلس النواب وهذا بموجب القانون ١٣٤، ويبدو ان هناك فهما خاطئا للموضوع من قبل بعض وسائل الاعلام"، مبينا ان "هذه المحكمة أنشئت بقانون، ولا يمكن ان تلغى الا بقانون".

ولفت الى ان "الجنائية العليا تؤدي اعمالها على اكمل وجه في محاكمة رموز النظام السابق وما ارتكبه من جرائم بحق العراقيين"، مشيدا بجهود "جميع قضاتها الذين أدوا دورهم الوطني والقضائي على اكمل وجه في التصدي لأخطر الجنايات والقضايا التي تهم عموم الشعب العراقي".

وتشكلت المحكمة الجنائية العراقية العليا سنة ٢٠٠٣ من قبل مجلس الحكم العراقي، لتكون مهمتها النظر بالجرائم ضد الإنسانية التي نفذت من قبل النظام السابق.

وجاء تشكيل المحكمة ضمن الدستور العراقي الذي وصفها بالهيئة القضائية المستقلة بالنظر في جرائم النظام السابق، ومنح الدستور لمجلس النواب صلاحية إلغائها بقانون بعد إكمال أعمالها.

سياسيون وناشطون يطالبون بسرعة الاستجابة لمطالب متظاهري الجمعة

□ بغداد / المدى

عقب شهر ونصف الشهر من بدء أولى التظاهرات في بغداد وبقية المحافظات، طرح المتظاهرون السؤال الأهم: هل ستتحقق مطالبنا، فيما تسير مهلة المئة يوم الى النفاذ، ولا يوجد اي تغيير في القضايا التي تتعلق بمكافحة الفساد المالي والإداري، والتعيينات ومواد البطاقة التموينية، والحريات وغيرها من المطالب الملحة التي خرج من اجلها الآلاف منذ ٢٥ شباط الماضي.

ويقول الناشط في مجال حقوق الإنسان يونس كاطع: التظاهر حق دستوري والبداية الحقيقية للديمقراطية التي ننشدها، كما انها تعبير سلمي عن رفض الممارسات التي ترتكب ضد المواطنين من خلال مصادرة حقوقهم الأساسية في العيش الرغيد، والتعبير عن الذات والمطالبة بالحقوق المادية الأخرى، وأضاف في حديثه مع (المدى): على الجهات الحكومية المختصة التي تسلمت مطالب المتظاهرين لأكثر من جمعة مضت، السعي نحو تحقيقها، لانها ملزمة بذلك، فالمطالب منطقية وغير تعجيزية، وبالإمكان تحقيقها لمدة غير طويلة .

وخرجت في بغداد وباقي المحافظات يوم ٢٥ شباط الماضي تظاهرات شارك فيها المثقفون والإعلاميون وشرائح المجتمع كافة، وتركزت في العاصمة بساحة التحرير، وتكررت هذه التظاهرات في كل يوم جمعة، وشهدت الاولى منها تعرض العديد من الإعلاميين الى الضرب والاعتقال، فيما تعاملت القوات الأمنية بعنف مع المتظاهرين لتفريقهم.

الى ذلك دعا النائب عن التحالف الوطني ائتلاف دولة القانون الشيخ محمد سعدون الصيهود مجلس النواب الى إيجاد الحلول المناسبة لتنفيذ مطالب المتظاهرين التي عبروا عنها سلميا في عموم محافظات العراق. وقال في تصريح لـ"المدى"

ان مجلس النواب استكمل قراءة تقارير نواب المحافظات الخاصة بمطالب المتظاهرين. وعرضنا على البرلمان تقريرا عن مطالب ابناء جميع المحافظات والتي تركزت على أهمية معالجة مشكلة انتشار البطالة من خلال التوزيع العادل للدرجات الوظيفية وكذلك أهمية تفعيل الاستثمار.

وشدد الصيهود على ضرورة تعديل قانوني رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين.

وقال ان على مجلس النواب التحرك بشكل جدي من اجل الإسراع بإجراء انتخابات مجالس الأقضية والنواحي كخطوة اولى لتحسين أداء تلك المجالس لخدمة المواطن العراقي.

واشار الى أهمية وضع الحلول لمشكلة السكن والاهتمام بالجوانب الزراعية والصناعية وتعويض المهجرين.

من جهته طرح ليث غسان وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة السؤال الاكثر تداولا بين المتظاهرين هل ستتحقق مطالب المتظاهرين، واضاف متحدثا لـ(المدى): في كل تظاهرة يأتي بعض المسؤولين لتسلم ورقة من قبل ممثل المتظاهرين، وفيها المطالب مكتوبة بخط يفهمه الجميع، ثم يغادر برفقة موكبه الرسمي الى حيث لا نعلم، ولكننا لليوم لم نر اي تغيير فيما أردناه ، وتابع: هذه المطالب مهمة جدا، لانها الجزء المفقود في سلسلة ما يتم تقديمه للمواطنين، او بعبارة أدق، هي احتياجات الكثير من المواطنين، فلماذا لا يتم الاستجابة لها؟ على الجهات المختصة تنفيذ ما مكتوب في الأوراق لانها حق من حقوق المواطنين الذين انتخبوا الجالسين في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان، عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات ومجالس المحافظات مئة يوم لتحسين الخدمات.